أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين

The Effect of Economic Growth on unemployment in Palestine

د. . سمير مصطفى أبو مدللة *

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر النمو الإقتصادي على البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017، ولتحقيق ذلك الهدف إستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من خلال نموذج إتجاه الإنحدار (Vectorial Autoregressive: VAR Model). وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن جميع المتغيرات (البطالة، النمو الإقتصادي والصادرات) إستقرت بعد أخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 1%، ووجود ثلاث متجهات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما توصلت الدراسة لوجود أثر لكل من النمو الإقتصادي والصادرات على البطالة في فلسطين.

وإستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة على العمل على زيادة النمو الإقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتنميته لخلق فرص عمل جديدة، كما تؤكد الدراسة على أهمية التدريب المهني لقوة العمل بإعتبارها الأداة الرئيسية لهيكل العمل .

الكلمات المفتاحية: النمو الإقتصادي، البطالة، التكامل المشترك، جذر الوحدة ونموذج إتجاه الإنحدار.

* أستاذ الاقتصاد المشارك- رئيس قسم الاقتصاد-جامعة الازهر بغزة

Abstract

This study aimed to analyze and estimated the effect economic growth on unemployment in Palestine during the period (1996-2017).

To achieve this goal the researcher used time series analysis method. Through the (Vectorial Autoregressive model: VAR).

The results showed that economic variables contain the root of unity, they are unstable over time, However they integration test, which proved the existence of three vectors of joint of integration between the variables of the study.

Based on the results of the study, the study recommended the work to increase economic growth, encourage, and develop the private sector to create new jobs. The study also stresses the importance of vocational training for the workforce as the main tool.

Keyword: Economic Growth, Unemployment**,** joint integration, the root of unity and Vectorial Autoregressive.

المقدمة :

تعتبر البطالة من المشاكل الإقتصادية والاجتماعية التي تواجه الحكومات، كما أن مشكلة البطالة تؤرق راسمي السياسة الاقتصادية والحكومة، لذلك تسعى الدول والحكومات للتخفيف من حدة البطالة في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء . لذلك أهتم العديد من المفكرين في معالجة مشكلة البطالة ومرونة سوق العمل لأن عدم مرونة سوق العمل من الأسباب الرئيسية التي تعيق مشكلة البطالة في الاقتصاد، ومن جهة أخرى يرى العديد من الاقتصاديين على أن الاداء الاقتصادي، التضخم، الكثافة الرأسمالية تؤثر بشكل حاسم في مشكلة البطالة.

وتعاني فلسطين شأنها شأن معظم الدول النامية والعربية من مشكلة البطالة، وترتبط هذه المشكلة في الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية خاصة النمو الإقتصادي والصادرات.

كما تسعى جميع الدول تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة من أجل تحقيق الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الأمر الذي ينعكس على إستهلاك الوحدات الإقتصادية في الدولة من خلال زيادة الإستهلاك والإدخار الذي يوجه للإستثمار الأمر الذي يساعد في الحد من ظاهرة البطالة. بالتالي يلعب النمو الإقتصادي دور بارز في تخفيف حدة البطالة في أي إقتصاد.

كما أن فلسطين عانت عدم الإستقرار في النمو الإقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1996-2017.

لذلك يسعى البحث إلى قياس أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من الربع الأول من عام 1996 لغاية الربع الرابع من عام 2017 وسيتم الإعتماد على الأساليب الكمية والقياسية من أجل قياس أثر النمو الإقتصادي على معدل البطالة في الإقتصاد الفلسطيني.

وتم تقسيم البحث لخمسة أقسام القسم الأول يركز على الإطار العام أما القسم الثاني فقد ركز على التأصيل النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، ودراسة نظرية للبطالة بأنواعها، أما القسم الثالث فقد ركز على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وفي الجزء الرابع ركز البحث على النمو الاقتصادي والبطالة في فلسطين، أما الجزء الخامس فقد ركز على النموذج القياسي وتحليل النتائج القياسية وتقديم التوصيات.

مشكلة الدراسة:

تعتبر ظاهرة البطالة من المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمعات الانسانية على مر العصور، ولا يكاد مجتمع إلا ويعاني من مشكلة البطالة ولكن بنسب مختلفة. فالمجتمع الفلسطيني عانى من تذبذب في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2017-1996 حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي (4.6%) خلال الفترة 2017-1996. كما شهد معدلات بطالة مرتفعة ومتذبذبة خلال الفترة 2017-1996، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة متزايدة خلال الفترة 2003-2000، فقد بلغت نسبة 27.4 % خلال عام 2017، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين خلال الفترة 2017-1996؟

فرضية الدراسة:

1. توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017.

2. هناك علاقة عكسية بين الصادرات والبطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين، وستركز الدراسة على النقاط التالية:

1. دراسة ومعرفة معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2017.

2. قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2017.

3. قياس أثر الصادرات على البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2017.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. أنها تعالج موضوع هام في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن معضلة البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي تقع في خانة أبرز المواضيع الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني.

2. تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة قياس في أثر النمو الاقتصادي الحقيقي على معدلات البطالة، في ظل افتقار أدبيات الاقتصاد إلى دراسة قياسية تطبيقية.

3. توقيتها وتركيزها على الفترة (1996-2017) أي فترة قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار الجهود للحكومات الفلسطينية المتعاقبة للعمل على الحد من البطالة وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تصيب الأفراد والأسر والجماعات في كل المجتمعات، وتسهم البطالة في العديد من المشكلات السلبية في المجتمع، وتعتبر البطالة هدراً في أهم الموارد الانتاجية وهو عنصر العمل فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة يحرم المجتمع من الاستفادة منهم، ويضعف فرصة زيادة الانتاج المحلي وفرصة تحسين مستوى الدخل الفردي (الاشقر، 298:2007)، وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الاجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه (الوزني والرفاعي2009:269) .

وترتبط معدلات النمو الاقتصادي مع معدل البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب الكلي الفعال وهو الاعتقاد السائد غالباً لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع. غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو

وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، ويعتبر قانون أوكين (Okun) عام 1962 الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة، حيث ينص القانون على وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة (والذي تم التوصل إليه بالتطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة)، حيث يقضي القانون بأن كل 1% نمو في الناتج الإجمالي يؤدي لانخفاض معدل البطالة بمقدار 3%(Fatai, 2013:227). فإذا رمزنا إلى الناتج المحلي الإجمالي الطبيعي (الممكن) $\dot{Y}$ والناتج الفعلي ب Y وإلى البطالة الفعلية ب U ,والتوظيف الكامل ب $\dot{U}$ فإن :

$$\frac{Y-\dot{Y}}{Y}=3(U-\dot{U})$$

ولكن لماذا لا تؤدي زيادة البطالة بمقدار 1% إلى تخفيض الناتج بنفس النسبة؟ والإجابة ان ذلك ليس ضرورياً حيث عند حدوث الانكماش في النشاط الاقتصادي فإن المشروعات تلجأ إلى تخفيض عدد الساعات وذلك قبل الاستغناء عن العمال ذلك لأنهم إذا استغنوا عن العمال فإن العمال ذو الكفاءة العالية سيجدون عملاً بسهولة، ولن يتبقى سوى العمال الأقل كفاءة في سوق العمل والمتوفرين لإعادة توظيفهم، وهذه الظاهرة تسمى أحياناً ب اكتناز العمل،

حيث يجعل الناتج ينخفض بمقدار أكبر من انخفاض التوظف خلال فترات الركود (خليل، 1994:65-64)

ويرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل Okun بالعلاقة التالية:

$$U = a + b(Y - Y*)$$

وهو ما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية a حددها Okun في 3% وكذلك تحديد نسبة نمو فعلي *Y وبتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج Okun من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على:

$$\Delta U = á + b\Delta Y + \varepsilon$$

حيث إن:

ΔU: التغير في نسبة % البطالة

ΔY: معدل النمو الاقتصادي

b: المرونة بين النمو و البطالة

ε: نسبة الخطأ

وتسمح المعاملات á و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض فإذا لم يتغير معدل البطالة أي $\Delta U=0$ فإن الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي. $\Delta Y* = -á/b$

وهي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار معدل البطالة و النتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير، و يبدأ التأثير بين النمو و البطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل الطبيعي أو الفعلي، و هنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو و معدل الانخفاض في البطالة.

ويشير b إلى العلاقة بين البطالة والنمو وهو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغيير وحدوي في النمو الاقتصادي. ويكون $b = \Delta U/\Delta Y$.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي وأثره على البطالة، وفي هذا السياق سندرج بعض الدراسات السابقة التي تحدثت في النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة والدراسات التي ركزت على محددات البطالة. فعلى صعيد الدراسات المحلية فقد قامت دراسة (بهلول ،2015) بتحديد المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2012، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي، نسبة الانفاق الاستثماري، معدل التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة مع المتغير التابع. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة. وهدفت (دراسة الأسطل،2014) لمعرفة أثر العوامل المؤثرة على البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2012، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية مع معدل البطالة. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين كل من المساعدات الخارجية ومعدل التضخم مع البطالة خلال قترة الدراسة. وقد ركزت دراسة (العيد وبهدي، 2012) على قياس لأثر النمو الاقتصادي على معدلا البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1996-2011، وتوصلت الدراسة لوجود اختلاف بين سلوك البطالة في الضفة الغربية عن سلوك البطالة في قطاع غزة، كما توصلت

الدراسة لوجود علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في معدل البطالة في فلسطين.

أما على صعيد الدراسات العربية فقد ركزت دراسة (صباح ،2017) على تقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة من خلال النماذج القياسية خلال الفترة 1986-2015، وتوصلت الدراسة أن البطالة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية أبرزها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان الإجمالي، معدل التضخم، وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصاد والبطالة

أما دراسة (البشير وشاهيناز،2016) فقد ركزت على قياس أثر كل من النمو الاقتصادي والتضخم والنمو السكاني ورأس المال على البطالة في الأردن خلال الفترة 1990-2012. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل. ووجود علاقة سببية بين المتغيرين. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين البطالة ومعدل النمو السكاني وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والتضخم. وحللت دراسة (على ونور الدين ،2015) العلاقة بين النمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والتشغيل خلال الفترة 1981-2009. وتوصلت الدراسة وجود تكامل في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، ووجود تأثير سلبي لكل من النمو الاقتصاد والتضخم على التشغيل. وهدفت دراسة (Khaliq ،2014) لقياس ومعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، سوريا وتونس) خلال الفترة الزمنية 1994-2010. وتوصلت الدراسة بوجود علاقة معنوية عكسية بين النمو الاقتصادي وبين معدل البطالة في هذه الدول،

وبلغ معامل انحدار النمو الاقتصادي (0046 .0-). وتناولت دراسة جزائرية قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012-1970، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود أثر موجب ومعنوي لمعدلات البطالة لفترات متأخرة على معدل البطالة الحالي في النموذجين، أي أن معدل البطالة في الفترة (t) يرتبط بمعدل البطالة في الفترات السابقة (t-i) وعموما يتناسب طرديا معها، إن هذه العلاقة تظهر شيئا مهما وهو الطبيعة الحركية للبطالة أي أن بطالة الفترة الحالية تتوقف على بطالة الفترة السابقة

وقاست دراسة (الشوربجي ،2009) أثر النمو الاقتصادي على البطالة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2005-1982، وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل، ووجود أثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الأجل الطويل. وهدفت دراسة (موسى، 2008) إلى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية خلال الفترة 2005-1990، وتوصلت الدراسة لعدم وجود علاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الدول العربية أي عدم انطباق قانون أوكن على كل الدول العربية. وهدفت دراسة (جودة وعيسى ،2010) لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصاد والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة فكلما زاد معدل النمو الاقتصادي انخفضت معدلات البطالة في العراق .

أما على صعيد الدراسات الأجنبية فقد هدفت دراسة (Makaringe& Khobai،2018) إلى قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا

خلال الفترة من الربع الأول من عام 1994 حتى الربع الرابع من عام 2016 باستخدام منهجية ARDL وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة والنمو الاقتصادي، وأن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية. وركزت دراسة (Misini& Pantina ،2017) على قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 2004-2014، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث بلغ معامل انحدار النمو الاقتصادي على البطالة(0.0043-) . وحاولت دراسة (Bankole, 2013) تطبيق قانون أوكن على الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1980-2008 باستخدام سببية جرانجر وتوصلت الدراسة لعدم إمكانية تطبيق قانون أوكن على الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة. وركزت دراسة (AqifiA& Malaj، 2015) على معرفة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مقدونيا وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية عكسية بين النمو الاقتصادي وبين معدل البطالة، كما وجدت علاقة معنوية عكسية بين التضخم والبطالة في مقدونيا خلال فترة الدراسة. أما دراسة (Baharumshah،2011) فقد ركزت على محددات البطالة في الفلبين خلال الفترة الزمنية 1974-2003، وركزت الدراسة على المتغيرات المستقلة (النموالاقتصادي، الاستثمار الاجنبي المباشر، التضخم نسبة الوظائف الشاغرة ،الانفاق الحكومي، متغير وهمي يعكس الاوضاع السياسة في الفلبين) لتقدير علاقتها مع البطالة في الفلبين، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: ان جميع المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، الاستثمار الاجنبي المباشر، نسبة الوظائف الشاغرة ،الانفاق الحكومي، متغير وهمي يعكس الاوضاع

السياسة في الفلبين) معنوية احصائياً، باستثناء متغير التضخم فقد جاءت نتائجه عكسية التأثير على البطالة في الفلبين.

ثالثاً: واقع النمو الاقتصادي والبطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة

لقد مر الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المراحل حسب الاوضاع والظروف التي كان يمر بها المجتمع الفلسطيني خلال الفترة من عام 1995 لغاية عام 2017، حيث شهد في الفترة من 1995-1999 فترات الانتعاش الاقتصادي وذلك بسبب تقديم الدعم والمعونات للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التراجع خاصة خلال الفترة 2000-2002 وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الاقصى المباركة بتاريخ (28-09-2000) .

1. النمو الاقتصادي في فلسطين

مر معدل النمو الاقتصادي في فلسطين بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة 1996-2017، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (4.58%). كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (9.62 %) خلال الفترة 1996-1999. والشكل البياني التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996-2017 .

شكل (1) يوضح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة 1996-2017

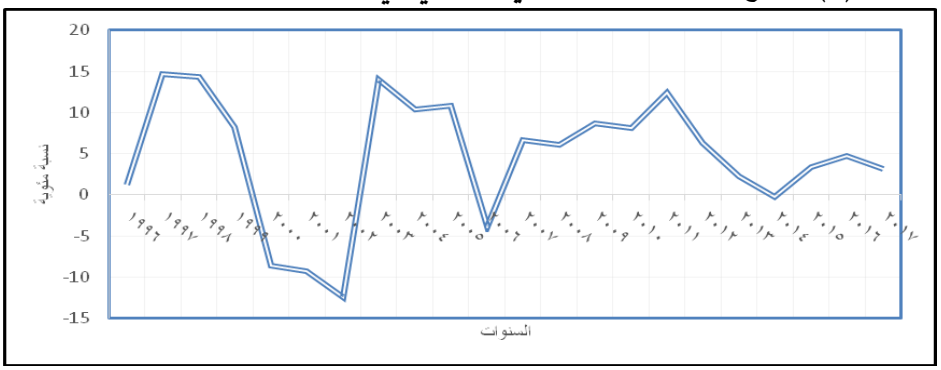

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نلاحظ من شكل(1) أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي انخفض خلال الفترة 2000-2002، حيث بلغ معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي (- 10.12 %) كمتوسط الفترة 2000-2002، وذلك بسبب الاجراءات والممارسات الاسرائيلية وسياسات الحصار لكافة القطاعات ضد الاقتصاد الفلسطيني، حيث عمد الاحتلال الاسرائيلي على تدمير الاراضي والمباني والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بالإضافة لمنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى اماكن عملهم وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة والضفة الغربية. وسجل متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا خلال الفترة 2003-2005، إذ بلغ (11.72%). أما خلال عام 2006 فقد عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني للانخفاض حيث بلغ (3.9%-). وهنا لا بد من التوقف عند محطة هامة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني 2006. وإفرازاتها التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كانت السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب الفترة 2005-2003)، (عبد الكريم، 2008، ص113) . أما خلال الفترة (2013-2007) فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني (7.2%)، ومن ثم عاد

للانخفاض مرة أخرى عام 2014، ويعزى التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للحرب الاخيرة على قطاع غزة خلال عام 2014، وتدمير المباني والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الغزي. وشهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني نمواً متسارعاً خلال عام 2016 وصل إلى4.2 % مقارنة مع 3.4% عام 2015(سلطة النقد الفلسطينية،2016: ص11) . وعاد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للانخفاض بشكل طفيف خلال عام 2017 ليصل إلى (3.1%).

2. البطالة في فلسطين

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بدايتها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006، ص37).

ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، والشكل البياني التالي يوضح نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

شكل (2): نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017

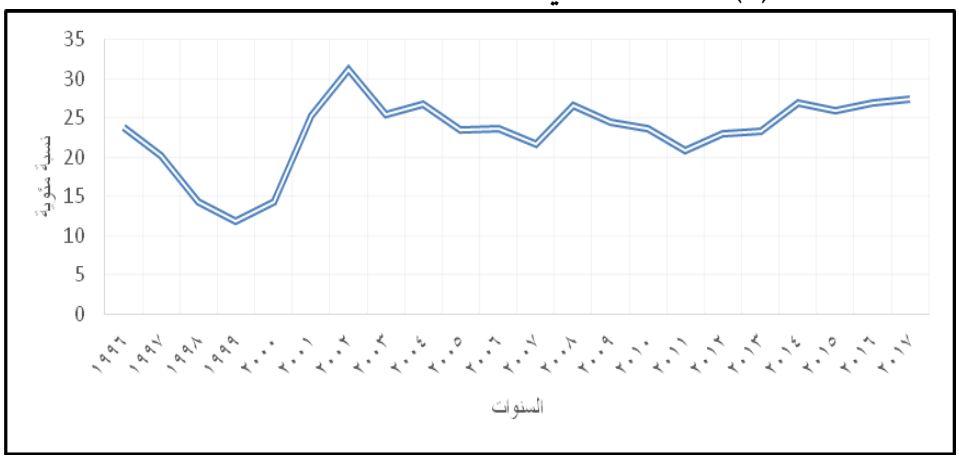

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

نلاحظ من الشكل (2) أن متوسط نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017 بلغ حوالي (23.24%). أما خلال الفترة (1996-1999) بلغت نسبة البطالة (17.57%) في الأراضي الفلسطينية، ومع بداية الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة (2000-2002) حيث بلغت هذه النسبة (23.6%). وبلغ متوسط نسبة البطالة (25.26%) خلال الفترة (2003-2005)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للتزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض. أما خلال الفترة (2006-2013) بلغت نسبة البطالة (23.43%)، وهنا يجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال عام2011 إلى (20.9%) مقارنة مع (24.5%) في العام 2009. أما خلال

عام 2014 فقد ارتفعت نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية لتسجل (26.9%)، وتعود هذه النسبة جراء الحرب الاخيرة التي شنها الاحتلال الاسرائيلي خلال عام 2014. حيث قام الاحتلال الاسرائيلي كما تمت الإشارة سابقاً بتدمير ممنهج للاقتصاد الفلسطيني فدمر الالاف من المنازل السكنية والمصانع والبنية التحتية، وأغلق المعابر في قطاع غزة مما أدى ذلك لتراجع النشاطات في القطاعات الاقتصادية الامر الذي انعكس على ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (43.9%) خلال عام 2014.مقارنة مع (32.6%) عام 2013. وخلال عام 2017 ارتفعت نسبة البطالة في فلسطين إلى (27.3%) مقارنة مع (25.9%) عام 2015.

رابعاً: إجراءات ومنهجية الدراسة:

1.النموذج القياسي:

بناءً على ما سبق شرحه في الإطار النظري، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية لمعرفة دور النمو الاقتصادي على البطالة، فقد اعتمدت الدراسة على النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية في الدول العربية والاجنبية من أجل بناء النموذج القياسي للدراسة، وبنا على ما سبق تم بناء النموذج القياسي التالي:

$$um = \beta_0 + \beta_1 gdp + \beta_2 ex + \varepsilon$$

حيث أن:

um: نسبة البطالة في فلسطين، وهو يمثل المتغير التابع

GDP: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة سنة الاساس 2004، معبراً عن النمو الاقتصادي

ex: الصادرات من السلع والخدمات

ε: حد الخطأ العشوائي

β_0: الحد الثابت. ($\beta_1, \beta_2,$) معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

2.مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات الربعية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس (2004) من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة الربع الأول من عام 1996 لغاية الربع الرابع من عام 2017، وكذلك بيانات الصادرات والبطالة فقد تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

3.الطريقة المستخدمة في التقدير:

يعتبر النمو الاقتصادي والصادرات عناصر أساسية مؤثرة على معدلات البطالة، وسيتم تقدير هذه المتغيرات من واقع النموذج القياسي. وذلك من خلال نموذج متجه الانحدار (VAR) للفترة الزمنية من الربع الأول من عام 1996لغاية الربع الرابع من عام 2017. ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP). ويعد اختبار فيلبس بيرون

(P.P) من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي(Fuller,1979):

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة ρ، ويتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، **2011**). إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey–Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها وβ_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي وt تمثل الاتجاه

الزمني، Δ يمثل الفرق الاول للسلسلة الزمنية المدروسة،y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية،u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004). وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة(Integration) – وفقاً لاختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك (Brooks, 2008). وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتم تقدير النموذج من خلال نموذج متجه الانحدار(VAR) .

خامساً: تقدير النموذج القياسي:

1.نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج

جدول(1)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variable	ADF		PP-	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
UM	**-3.152	*-10.318	**-3.129	*-10.716
GDP	-0.695	*-10.438	-0.336	*-15.01
EX	0.5133	*-4.720	-0.205	*-18.573

* معنوي عند مستوى 1%. **معنوي عند 5%.

نلاحظ من جدول(1) أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة في المستوى العام عند مستوى دلالة 0.05، باستثناء متغير البطالة الذي استقر في المستوى العام. وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول عند مستوى دلالة 1%حسب اختبار ديكي فوللر واختبار فيلبس براون.

2.اختبار التكامل المشترك:

يتضح من الجدول (2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (148.94) وهي أكبر من القيمة الحرجة (29.79) عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية**1 %**. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (29.72) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (3.84)

جدول(2) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لنموذج الدراسة

اختبار القيمة العظمي Maximum			
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %5	معدل الامكانية Likelihood Ratio	المعنوية Prob
لا يوجد (None*)	29.79	148.94	0.0001
على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)	15.49	78.88	0.0000
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 2*)	3.84	29.72	0.0000
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.			

3.اختبار السببية (Causality Test)

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير نموذج الانفاق العام يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في عنصري (النمو الاقتصادي، الصادرات) والمتغير التابع المتمثل في (معدل البطالة)، وتحديد اتجاها، حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Tests) لاختبار السببية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي:

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DUM	85	0.61429	0.5436
DUM does not Granger Cause DGDP		1.34039	0.2676
DEX does not Granger Cause DUM	85	1.20362	0.3055
DUM does not Granger Cause DEX		1.73128	0.1836
DEX does not Granger Cause DGDP	85	1.87514	0.1600
DGDP does not Granger Cause DEX		1.21476	0.3022

جدول(3) اختبار السببية بين متغيرات نموذج الدراسة

يتضح من الجدول (3) عدم وجود علاقة تبادلية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والبطالة، وعدم وجود علاقة تبادلية الاتجاه بين الصادرات والبطالة.

4.تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة، ونظراً لعدم استقرار البطالة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عند مستوى معنوية 1% إلا بعد أخذ الفرق الاول بناء على اختبار ديكي فوللر وفيلبس بروان، تم تقدير

النموذج بأسلوب متجه الانحدار العام (Vector Auto Regressive: VAR)، والذي قدم لأول مرة بواسطة العالم SIMS عام 1981. ويعتبر نموذج VAR الأكثر مرونة في تحليل السلاسل الزمنية، ويستفاد من نموذج VAR في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية والتنبؤ بها(SIMS.CA,1981). ويعتبر نموذج متجه الانحدار العام من أكثر الاختبارات أهمية في تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته في المتغيرات الأخرى (عطية، 2004: 5). وهناك العديد من المتطلبات التي يجب القيام بها قبل عملية التقدير وهي على النحو التالي:

أ. اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني:

يجب تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك لحساسية نتائج الاختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل (ملاوي، المنسي، 2015: 402)، وهناك معيارين لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ، وهما معيار Akaike Information Criterion، ومعيار Schwartz Information Criterion(SIC)، والجدول التالي يوضح العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج البطالة .

جدول(4) اختبار فترات التباطؤ الكلية لنموذج الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1092.360	NA	58269771	26.39422	26.48165	26.42935
1	-1071.999	38.75983	44324644	26.12046	26.47017*	26.26095*
2	-1065.085	12.66109	46655730	26.17073	26.78273	26.41660
3	-1045.387	34.65013*	36137373*	25.91294*	26.78722	26.26418
4	-1038.895	10.95059	38552822	25.97337	27.10993	26.42998

نلاحظ من خلال جدول(4) وبعد إجراء اختبار فترات التباطؤ الزمني أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج البطالة هو فترة واحدة حسب اختبار (SC)، أما اختبار (AIC) بين ان العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج البطالة هو ثلاث فترات زمنية.

ب. اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ:

لتحديد فترات التباطؤ المناسبة يتم استخدام معيار (Chi-Squared Test Statistic For Lag Exclusion)، من أجل تحديد العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني، والجدول التالي يوضح اختبار الاستثناء للفترة الكلية لنموذج البطالة.

جدول (5) : نتائج اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية لنموذج الدراسة

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

	DUM	DGDP	DEX	Joint
Lag 1	2.430391 [0.4880]	4.705207 [0.1947]	23.39737 [0.0000]	30.64043 [0.0003]
Lag 2	0.822491 [0.8441]	4.837276 [0.1841]	5.932619 [0.1149]	13.34541 [0.1476]

نلاحظ من جدول (5) أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني لنموذج البطالة هو فترة تباطؤ زمني مقدار 2 وحدة زمنية.

ج. اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition):

يعتبر الهدف الاساسي من اختبار تحليل مكونات التباين هو التعرف على مقدار الخطأ في التباين لكل متغير العائد إلى الخطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى في نموذج VAR، وعند تطبيق اختبار تحليل مكونات التباين لنموذج الانفاق الحكومي تم التوصل للنتائج التالية كما هي موضحة في جدول(6)

جدول(6) اختبار مكونات التباين لنموذج الدراسة

Variance Decomposition of DUM:

Period	S.E.	DUM	DGDP	DEX
1	3.391639	100.0000	0.000000	0.000000
2	3.442550	98.37373	0.982213	0.644061
3	3.478940	96.96761	1.454015	1.578373
4	3.486345	96.55613	1.491553	1.952321
5	3.491582	96.40486	1.507488	2.087651
6	3.494091	96.31860	1.535987	2.145415
7	3.495112	96.27100	1.552848	2.176154
8	3.495581	96.24826	1.558179	2.193561
9	3.495826	96.23721	1.560279	2.202512
10	3.495954	96.23172	1.561588	2.206687

نلاحظ من جدول (6) أن متغير نسبة البطالة يفسر 100% من أخطاء التباين تعود إلى المتغير نفسه خلال الفترة الاولى، بينما 98.37 في المرحلة الثانية تعود للمتغير نفسه. وأخذت هذه النسبة بالانخفاض المستمر إلى أن وصلت لأدني نسبة بها خلال الفترة العاشرة، حيث بلغت 96.23.

كما نلاحظ أن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يفسر حوالي 0.98% من تنبؤ الخطأ في إجمالي الناتج المحلي في الفترة الثانية، وارتفعت بشكل مستمر وملحوظ خلال الفترات اللاحقة إلى أن بلغت 1.56% خلال الفترة

العاشرة. كما بلغت أعلى نسبة تفسير للصادرات خلال الفترة العشرة بنسبة وصلت إلى 2.20%. بينما سجلت في الفترة الثانية 0.64 .

د. دالة الاستجابة لردة الفعلImpulse Response Function :

تعتبر دالة الاستجابة لردة الفعل (IRF) الاداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه، بعد تحليل مكونات التباين لتشولاسكي. وتوضح دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات مقدارها انحراف معياري واحد.

وفيما يلي نتائج هذا الاختبار مع التركيز على استجابة ردة الفعل لمتغير الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية في متغير البطالة. حيث يتضح من الملحق (2، ص25)، ويتضح من نتائج الاختبار على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

هـ. التحقق من اختبارات البواقي:

من التحقق من صحة النموذج لابد من التحقق من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتياً.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**لا بد من التحقق من أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وتم فحص ذلك من خلال اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque–Bera)، (السواعي، وداوود،2013). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي .

جدول(7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	562.7067	2	0.5434
2	178.3552	2	0.8649
3	1.311908	2	0.5189
Joint	742.3738	6	0.7258

نلاحظ من خلال الجدول(7) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) 0.7258 وهي أكبر من 0.05 مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **نتائج اختبار الارتباط الذاتي:**

تم استخدام اختبارا Ljung –Box وقد تبين عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%، ونلاحظ من خلال جدول (7) عدم وجود ارتباط ذاتي .

جدول(7)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h
Date: 10/16/18 Time: 08:45
Sample: 1996Q1 2017Q4
Included observations: 85

Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	df
1	1.108058	---	1.121250	---	---
2	9.922143	---	10.14772	---	---
3	29.84024	0.0689	30.79453	0.0721	9

نلاحظ من خلال ملحق (1، ص25) أن جميع النقاط وقعت داخل الدائرة وهذا يدل على أن السلاسل مستقرة والنموذج مستقر.

النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة لتقدير تأثير كل متغيري النمو الاقتصادي والصادرات) على مستوى البطالة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها ما يلي:

1. تذبذب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة 1996– 2017، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي (4.7%) خلال فترة الدراسة. كما بلغت متوسط معدل البطالة (22.5%) خلال نفس الفترة.
2. عدم وجود علاقة سببية بين كل من النمو الاقتصادي والصادرات مع البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996–2017.

3. جاءت البيانات النمو الاقتصادي، الصادرات، و البطالة غير مستقرة في المستوى الأول عند مستوى معنوية 1%، إلا أنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها.

4. وجود ثلاث متجهات تكامل مشترك على الأقل ، وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

5. بلغت نسبة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة (1.55%)، بينما بلغت نسبة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي (2.20%)

التوصيات: في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتالي:

1. التأكيد على التدريب المهني لقوة العمل باعتبارها الأداة الرئيسية لهيكل العمل وتوزيعها بشكل عادل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

2. تشجيع وتوفير البيئة القانونية والتشريعية والإدارية والمالية لقيام المشروعات الصغيرة لما لها من أثر إيجابي في إيجاد فرص العمل.

3. تفعيل دور القطاع الخاص وتنميته لخلق فرص العمل وتشجيعه من خلال تقديم التسهيلات للقطاع الخاص.

4. العمل على تصحيح التركيب الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني والعمل على تقليص حجم الفجوات الموجودة في سوق العمل الفلسطيني والميزان التجاري، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية.

5. تشجيع وزيادة الصادرات والتنوع في السلع المصدرة وزيادة قدرتها التنافسية بين الأسواق الخارجية، لما في ذلك من خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

المراجع العربية:

1- أحمد، ملاوي ومرام، المنسي، (2015). **أثر العولمة الاقتصادية على إنتاجية العمل في الاردن**، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، ال عدد2 .

2- الأسطل، محمد، (2014). **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

3- بهلول، مها، (2015). **المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995-2012)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية. غزة.

4- جودة، ندوة وعيسى، رجاء، (2010). **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto**، المجلد 12، العدد 3، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.

5- حمزة، حسن، (2011). **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان، الأردن.

6- خليل، سامي، (1994). **نظرية اقتصادية كلية المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكتاب الأول، الكويت

7- د.أ، (2012). **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر**: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 1970-2012، المجلد(17) -العدد(01) (ISSN-1561-0411)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادي .

8- داوود، حسام، السواعي، خالد (2013). **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، دار المسيرة، عمان، الاردن .

9- سلطة النقد الفلسطينية، (2016). التقرير السنوي 2016، تموز2017، رام الله-فلسطين .

10- شهينار، طالب والبشير، لبيق، (2016). **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1990-2012**، العدد السادس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر .

11- الشوربجي، مجدي، (2009). **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،** العدد السادس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

12- صباح، زوزجي، (2017). **أثر النمو أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2015-1986)،** جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

13- عبد الكريم، نصر، (2008). **تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين (1994-2007)،** مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول.

14- عطية، عبد القادر(2004). **الحديث في الاقتصاد القياسي-بين النظرية والتطبيق،** الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

15- على، سهام، ونور الدين، عبد الله، (2015). **أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا،** المجلد الرابع عشر العدد الأول، مجلة جامعة سبها (العلوم البحتة والتطبيقية)، ليبيا.

16- العيد، جلال وبهدي، عيسى، (2012). **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2011-1996،** العدد الحادي عشر، مجلة الباحث .

17- مكحول، باسم، (2006). **مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية،** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) .

18- موسى، عماد، (2008). **النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكن،** المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 18-17 مارس 2008 القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

1- Aqifi, Elsana& Malaj, Visar, (2015). Impact of Economic Growth on Unemployment in Republic Of Macedonia, **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. IV, Issue 1, ISSN 2348 0386.

2- Baharumshah, Ahmad, (2011**). Determinants of Unemployment in the Philippines Thirunaukarasu Subramaniam, the Empirical Economics Letters**, 10(12): ISSN 1681 8997

3- Bankole, Abiodun S., Fatai, Basiru Oyeniran, (2013), Empirical Test of Okun's Law in Nigeria, **International Journal of Economic Practices and Theories**, Vol. 3, No. 3
4- Brooks, Chris, (2008**). Introductory econometrics for finance**, second edit, Cambridge University, New York.
5- Fatai, Abiodun, (2013). **Empirical Test of Okun's Law in Nigeria, International Journal of Economic Practices and Theories**, Vol. 3, No. 3, e-ISSN 2247–7225 .
6- Gujarati, (2004). **Basic economics**, forth the McGraw-Hill companies .
7- Khaliq, Shatha & Soufan, Thikraiat& Abu Shihab, Ruba, (2014). The Relationship between Unemployment and Economic Growth Rate in Arab Country, **Journal of Economics and Sustainable Development**, Vol.5, No.9.
8- Makaringe, Sibusiso& Khobai, Hlalefang, (2018). **The Effect of Unemployment on Economic Growth in South Africa (1994-2016)**, (Munich Personal RePEc Archive: MPRA) Paper No. 85305
9- Misini, Shkumbin& Pantina, Myrvete, (2017). The Effect of Economic Growth Relation to Unemployment, Volume 18, Issue 2, **Journal of Economics and Economic Education Research**
10- SIMS C.A,(1981). **Macroeconomics and Reality**, Econometrics, n 49, pp 1-48.
11- Dickey D. and Fuller W. (1979), "Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", **Journal of the American Statistical Association**, n74: pp .427-431.

الملاحق

ملحق(1)

inverse Roots of AR characteristic

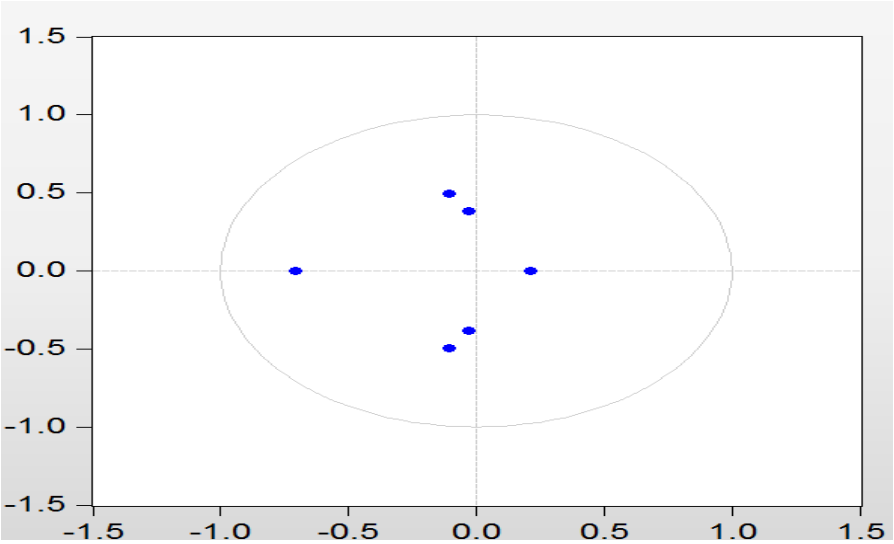

ملحق(2)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية للنمو الاقتصادي جراء حدوث صدمة في البطالة

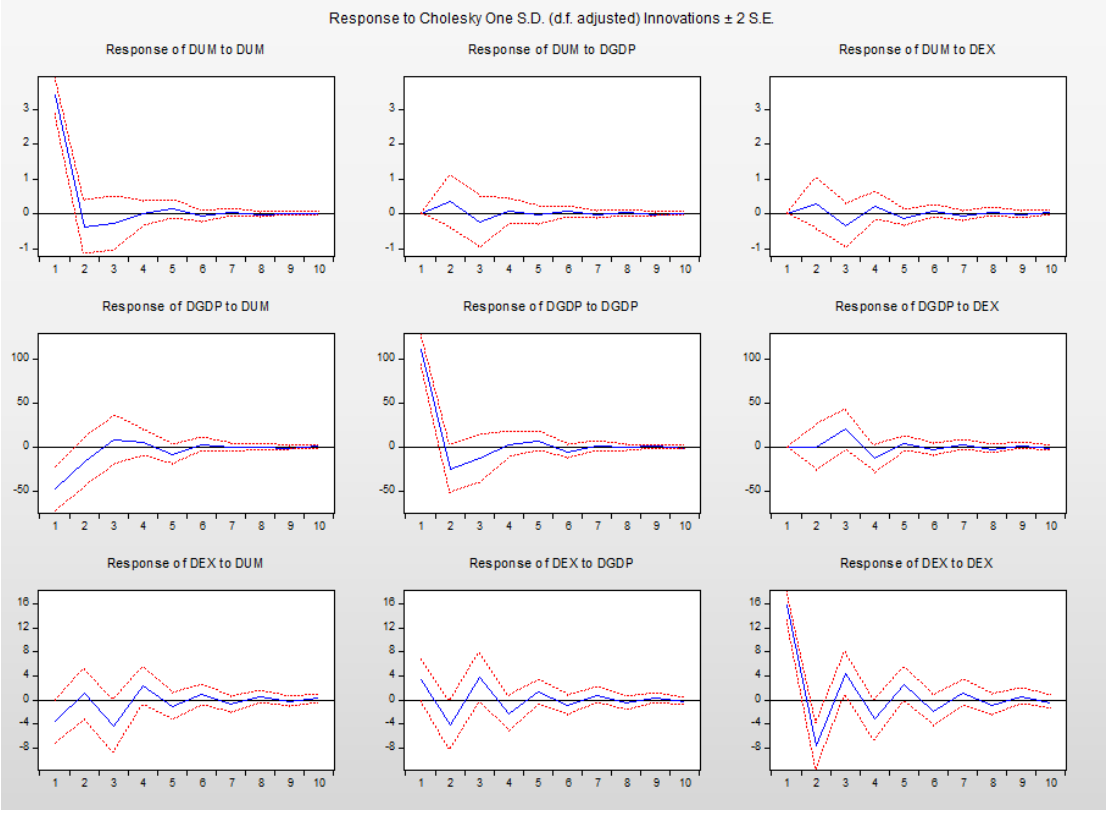

ملحق (3)

نتائج تقدير نموذج VAR

DUM = - 0.061813518516*DUM (-1) - 0.101236885766*DUM (-2) + 0.00252434294932*DGDP (-1) - 0.00042701977018*DGDP (-2) + 0.017521700204*DEX (-1) - 0.0119123681535*DEX (-2) - 0.0236742322867

DGDP = - 8.02830288314*DUM (-1) - 0.5401209445*DUM (-2) - 0.219471133526*DGDP (-1) - 0.184064009988*DGDP (-2) - 0.00406435053659*DEX (-1) + 1.44869265464*DEX (-2) + 42.0670750434

DEX = - 0.518522384736*DUM (-1) - 1.07037082898*DUM (-2) - 0.0225123889518*DGDP (-1) + 0.00994085901599*DGDP (-2) - 0.483599823792*DEX (-1) + 0.0613995047921*DEX (-2) + 3.71150638812